

الأسماء المشتقة بين الدلالة الصرفية والوظيفية النحوية أسم الفاعل (أنموذجاً)

أ.م.د. موسى حسين الموسوي

كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل

**The Grammatical Function of the Derived Nouns
Gerund (as an Example)
Asst. Prof. Musa Hussain Al-Musawi
College of Basic Education\university of Babylon**

Abstract

Derivation is the process of deriving a word from another and it is of different types, one of them is the gerund which is a derived noun that signifies the action and the subject.

المقدمة

تعرف المشتقات بأنها: جمع مشتق وهو اللفظ الذي يؤخذ من غيره، وهي على أنواع، منها: اسم فاعل وهو اسم مشتق يصاغ على الحدث وفاعله على وجه الحدث والتجدد وليس على وجه الثبوت والدوام، فهذا لفظ يدل على شيئين هما: الحدث والفاعل.

اسم الفاعل هو المباني الصرفية الدالة على الحدث على سبيل الانقطاع والتجدد. ان المشتقات من المباني التي تحقق العلاقة بين الصرف والنحو، لأنها مبان صرفية يختص كل منها بصيغ تدل على موصوف بالحدث عامة ولكل مشتق يختص بمعنى محدد، وهذه المشتقات تجمع بعض صفات الأفعال وبعض صفات الأسماء، ولذلك عمل الفعل مشروطة بشروط وأحكام اقتضتها صيغها الصرفية. تناول البحث محاور عدة، منها: التعريف بالوظيفة الصرفية لاسم الفاعل، وللمصدر والفعل معنيان معجميان ووظيفيتان، والمحور الثاني: صوغ اسم الفاعل من الثلاثي، والمحور الثالث: صياغته من غير الثلاثي والمحور الرابع: الوظيفة النحوية له وأثره في التركيب النحوي بكليهما.

الأسماء المشتقة / أسم الفاعل، أنموذجاً

أسم الفاعل

أ- حذو: ذكر أغلب النحاة أنَّ أسم الفاعل هو الصفة الدالة على الحدث وفاعله جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه، أو المعنى الماضي⁽¹⁾، وقيل: مادل على الحدث والحدث وفاعله⁽²⁾، أي أنه أسم لذات قام بها الفعل المشتق من مصدر (فعل) موضوع ذلك الفعل لمن قام بالفعل على معنى الحدث بخلاف الصفة المشبهة، وأسم التفضيل، فأنهما أشنقا على معنى الثبوت⁽³⁾. فقد ذهب بعض النحاة: إلا أنَّ أسم الفاعل قد يأتي دالاً على الثبوت، ومنه أسم الفاعل (مُخْرِج) في قوله تعالى: ((وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ))⁽⁴⁾. قال ابن حيان: ((أتى باسم الفاعل لانه يدل على الثبوت، ولم يأت بالفعل الذي هو دال على التجدد والتكرار، إذ لا تجدد فيه))⁽⁵⁾؛ لذا يرى بعض المحدثين أنَّ من أبنية أسم الفاعل ما يدل على الثبوت تارة، وعلى الحدث تارة أخرى⁽⁶⁾ ومن ثم لا بد من توحيد اسم الفاعل والصفة المشبهة في باب واحد هو (اسم الفاعل).

⁽¹⁾ ينظر: كتاب سيبويه 108/1، وعلل النحو 394، وشرح اللحة البدرية 58/2، وشفاء العليل 621/2، وشرح المكودي 172.

⁽²⁾ ينظر: أوضح المسالك 248/2.

⁽³⁾ ينظر: منحة الواهب العلية 595/2.

⁽⁴⁾ سورة البقرة / 72.

⁽⁵⁾ البحر المحيط 259/1.

⁽⁶⁾ ينظر: الفعل زمانه وبنيتيه 39-40.

وحده: الوصف الدال على الحدث والحدوث وفاعله، والدال على الثبوت وفاعله، من فعل قاصر، أو متعدّ لغير تفضيل، وأوزانه هي أوزان أسم الفاعل، والصفة المشبهة معاً⁽¹⁾.

ومهما اختلفت الآراء فأسم الفاعل تظلّ له مهمته التركيبية وشروطه التي قد لا تجدها في غيره من المشتقات، تلك الشروط التي أثبتتها أغلب اللغويين وقاسوا عليها.

ب- وظيفته الصرفية:

اسم الفاعل من المباني الصرفية الدالة على الحدث والحدوث على سبيل الانقطاع والتجدّد، مشتق من المصدر على حدّ قول البصريين، ومن الفعل على حدّ قول الكوفيين، وقيل: مشتق من المضارع لمناسبة بينهما وهي وقوعه صفة النكرة⁽²⁾، ويرى بعض المحدثين أنّ اسم الفاعل وغيره من المشتقات يرجع إلى مادة ثلاثية الأصول لامتني لها في نفسها، وذلك لسببين:

1. إنّ للمصدر والفعل معنيين معجميين ووظيفيين، وما كانت هذه صفته لا يصلح أن يكون أصلاً لغيره، والمشتقات تحمل هذين المعنيين فلماذا أختص المصدر أو الفعل بالأصالة دون غيره؟
2. قد لا يستوعب المصدر أو الفعل بعض المفردات عند إرجاعها إليهما⁽³⁾، وأياً كان أصل اشتقاقه، فهو اسم له صيغته القياسية المشتقة على النحو الآتي:

أولاً: صوغه من الثلاثي

1. فاعل: بنية صرفية يأتي على وفقها أسم الفاعل من الفعل الثلاثي على النحو الآتي:
- أ- إذا كان الفعل صحيحاً على وزن (فَعَلَ) مفتوح العين متعدياً، أو لازماً⁽⁴⁾. نحو (باسط) من (بَسَطَ) في قوله تعالى: ((وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ))⁽⁵⁾. وشذّ خمسة أوزان سواء أكان أسم الفاعل ثلاثياً أم مزيداً وهذه الأوزان هي: (أَفْعَلُ) نحو (أَشْيَبُ)، و(فَعِيلُ) نحو (طَيِّبُ)، و(فَعِيلُ) نحو (خَفِيفُ)، و(مُفَعَّلُ) نحو (مُحِبُّ) و(فَعْلَانُ)، نحو (جَوَعَانُ)⁽⁶⁾.

ويأتي أسم الفاعل من باب (فَعَلَ) بكسر العين على وزن (فاعل) إنّ كان متعدياً وهو قياسي، وقد يأتي اللزوم على وزن (فاعل)، نحو (فَانٍ)، في (فني)، قال ابن الناطم: ((وقد يُحمل (فَعَلَ) اللزوم على غيره، فيجيء أسم الفاعل منه على (فاعل)⁽⁷⁾. وباب (فَعَلَ) بضم العين لايجي منه على وزن (فاعل)، وماورد فهو قليل سماعي، نحو (حامض) من (حَمَضَ)⁽⁸⁾. وقد يصاغ أسم الفاعل على وزن (فاعل) من (فَعَلَ) المهموز، نحو (أَكَلُ) و(أَخَذُ) كقوله تعالى: ((مِمَّنْ دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَّتِهَا))⁽⁹⁾. أي بمدّ الهمزة لوقوع ألف (فاعل) بعدها؛ لأنها فاء الكلمة كما يصاغ من مهموز العين نحو (سائل) من (سأل) من مهموز اللام، نحو (قارئ) من (قرأ)⁽¹⁰⁾.

ويصاغ أسم الفاعل من الثلاثي المضعّف، نحو (رَادٌّ) من (رَدَّ) كقوله تعالى: ((وَإِنْ يُرِيدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ))⁽¹¹⁾. حيث التقى مثلاًن، فسُكّن أولهما وأدغم في الثاني⁽¹²⁾.

(1) ينظر: رسالة في أسم الفاعل - مقدمة المحقق 29.

(2) ينظر: شرح المراح في التصريف 115.

(3) ينظر: قضايا نحوية وصرفية، لناصر حسين علي 56.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجة 413/2، والممتع في التصريف 450/2.

(5) سورة الكهف / 18.

(6) ينظر: مناهل الرجال 139.

(7) زبدة الاقوال 64.

(8) ينظر: شرح ابن عقيل 104/3.

(9) سورة هود / 56.

(10) ينظر: الفصول العربية 122، وفي تصريف الاسماء 18.

(11) سورة يونس / 107.

(12) ينظر: الممتع في التصريف 642/2.

ب- إذا كان فعله معتلاً، فإما أن يكون معتلاً الأول، وإما معتلاً الوسط، وإما معتلاً الآخر، فإن كان معتلاً الأول فلا يحدث فيه أي تغيير، نحو (وَعَدَ وَاغْدُ)، أما إذا كان معتلاً الوسط فيحدث فيه إعلال، إذ تقلب فيه الواو أو الياء همزة، إذا كان من باب (فَعَلَ) بفتح العين، نحو (قَائِمٌ) من (قَامَ) و(بَائِعٌ) من (بَاعَ).⁽¹⁾ قال سيبويه: ((واعلم أن فاعلاً منها مهموز العين، وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل ما لا يعتل (فَعَلَ) منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان، والحذف فيه، فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو والياء، إذا كانتا معتلتين وكانتا بعد الألفات))⁽²⁾.

ولا يعني هذا أن كلَّ واوٍ أو ياءٍ تتقلب همزة في مثل هذه الصيغة، وإنما قد يبقيان على حالهما نحو (غَاوِرٌ) من (عَوَرَ) و(حَاوِلٌ) من (حَوَلَ) لصحة الفعل وظهور الواو والياء.⁽³⁾ ويبدو أن قولهم بإبدال الواو والياء همزة، هو من باب المجاز، وليس بمجولٍ على الحقيقة؛ لأنَّ قلب العين ألفاً، ثم قلب الالف همزة كأنه قلبت فيه الواو والياء همزة.⁽⁴⁾ وقد وضع الصرفيون طريقةً لصياغة اسم الفاعل من الأجوف، تتمثل في همز موضع العين لأنَّه يبنى من فعلٍ معتلاً، نحو (قَامَ، وِبَاعَ).

فعند صياغة اسم الفاعل التقت الفان، (فاعلٍ) وألف الفعل، وهما ساكنتان، والقاعدة الصرفية تنصُّ على الحذف عند النقاء الساكنين، أو التحريك، فلم يجز حذف أحدهما، حتى لا يلتبس الكلام، فحُرِّكت العين لأنَّ أصلها الحركة، والألف إذا حُرِّكت صارت همزة.⁽⁵⁾

ويتضح أن العرب في صياغتهم لأسم الفاعل من الأجوف كانوا على فريقين: فريقٍ لم يراع الصورة الصوتية، وفريقٍ اعتمد على الصورة الصوتية في اسم الفاعل، ولاسيما أنه وردت في اللغة أسماء لم تُهمز، نحو (لَاثٍ وشَاكٍ) بحذف الهمزة.⁽⁶⁾ وذهب بعض المحدثين إلى كراهة مبدأ الإبدال بين أشباه الحركات، والهمزة من جهة أخرى، لعدم وجود تقارب بين هاتين المجموعتين في المخارج أو في الصفات، وإنما تم ذلك من طريق تحقيق الكسرة، وبكسرهما تخلفت الهمزة، فكان الناتج (قَائِماً) و(بَائِعاً).⁽⁷⁾

ويصاغ اسم الفاعل من الناقص على وزن (فاعٍ) في حالتي الرفع والجر، وعلى وزن (فاعلٍ) في حالة النصب، نحو ((هذا قاضي يافتي)) و((مررت بقاضي)) والأصل ((هذا قاضي)) و((مررت بقاضي)) فأستثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفنا، فالتقى ساكنان الياء والتتوين، فحذفت الياء لألتقاء الساكنين، وحذف الياء أولى، لوجود مايدل عليها في اللفظ، كما أن التتوين دخل لمعنى الصرف، أما الياء فليست كذلك، لذا وجب حذف ما لم يدخل لمعنى.⁽⁸⁾

ويرى بعض المحدثين أن اسم الفاعل من الناقص يرجع إلى أساس واحد أيما كانت الحركة الاعرابية، وهو ظاهرة الوقف، فمن المعروف أن الوقف على المنصوب المنون يتم عن طريق أسقاط التتوين وحده، ويعوض عنه بمد الفتحة نحو: رأيتُ قاضياً ← رأيتُ قاضي

أما الوقف على المنون المرفوع والمجرور فيتم بإسقاط التتوين، والضمة والكسرة السابقتين للتتوين.

هذا قاضي ← قاضي

ذهبت إلى قاضي ← قاضي

(1) ينظر: سر صناعة الاعراب 92/1-93.

(2) كتاب سيبويه: 348/4.

(3) ينظر: المنصف 330/1 - 331.

(4) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب 127/3.

(5) ينظر: المقتضب 99/1، والمنصف 280/1 - 281.

(6) ينظر: كتاب سيبويه 378/4.

(7) ينظر: العربية الفصحى 46 - 47.

(8) ينظر: أسرار العربية 40.

وبإضافة التنوين الذي هو في حقيقته إلحاق نون ساكنة يتشكل مقطع مديد مرفوض فتتخلص منه العربية بشكل تلقائي عن طريق تقصير الحركة، ومن ثم نحصل على جملة: (رأيت قاضيا) و(مررت بقاضي)، (وهذا قاضي).⁽¹⁾

ثانياً: صوغه من غير الثلاثي

ذهب الصرفيون إلى أن صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي يكون على وزن مضارعه مع أبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره.⁽²⁾ وذلك على وفق الأوزان الآتية:

- مُفْعِل، نحو (مُكْرِم، ومُكْرِمَة).
- مُفَاعِل، نحو (مُشَارِك، ومُشَارِكَة).
- مُنْفَعِل، نحو (مُنْطَلِق، ومُنْطَلِقَة).
- مُفْعَل، نحو (مُفَكِّر، ومُفَكِّرَة).
- مُفْعَل، نحو (مُفْتَدِر، ومُفْتَدِرَة) و(مُتَفِد) والاصل فيه (مُؤْتَد) بإبدال الواو تاء، (ومختار) وأصله: (مُخْتِيز)، تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.⁽³⁾
- مُفْعِل، نحو (مُدْحَرَج، ومُدْحَرَجَة).
- مُتَفَاعِل، نحو (مُتَقَارِب، ومُتَقَارِبَة).
- مُتَفَعِّل، نحو (مُتَدَحْرَج، ومُتَدَحْرَجَة).
- مُسْتَفْعِل، نحو (مُسْتَحْرَج، ومُسْتَحْرَجَة).
- مُفْعُول، نحو (مُحَوَّل، ومُحَوَّلَة).
- مُفْعِيل، نحو (مُيَاطِر، ومُيَاطِرَة).
- مُفْعَل، نحو (مُعَلِّم، ومُعَلِّمَة).
- مُتَفَعِّل، نحو (مُتَعَلِّم، ومُتَعَلِّمَة).
- مُفْعَلِّل، نحو (مُخَرَّج، ومُخَرَّجَة).
- مُفْعُول، نحو (مُسَوِّب، ومُسَوِّبَة).
- مُفْعُول، نحو (مُحَوِّل، ومُحَوِّلَة).
- مُفْعُول، نحو (مُعْلَوِّط).⁽⁴⁾

ب- وظيفته النحوية:

من المعلوم أن النحو يتخذ لمعانيه مباني إلا ما يقدمه له الصرف، فصيغة (فاعل) مثلاً بنية صرفية لا يفهم معناها ووظيفتها إلا من السياق، فقد تكون فعل أمر، نحو (قاتل الأعداء) أو فعلاً ماضياً، نحو ((المجاهد قاتل الأعداء حتى النصر)) أو أسم فاعل، نحو: ((أقاتل عدوك إن تمكنت منه))، والسياق هو الذي يحدد مدلول المباني الصرفية، فاسم الفاعل في الجملة الأخيرة، أعتمد على شيء قبله، وهو الاستفهام (أقاتل)، ومدلوله على الحال أو الاستفهام المتحققة من السياق إذا اجتمعت فيه ثلاثة أشياء ((الحدث، والحدث، والذات الفاعلة))، لذا قال النحاة بعمله لجريانه مجرى الفعل، لفظاً ومعنى.⁽⁵⁾

(1) ينظر: تأملات في بعض ظواهر حذف الصرفي، فوزي حسن الشايب (بحث منشور) ص71.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 299/4، وشرح جمل الزجاجي 413/2، وشرح الأشموني 244/2 وهمع الهوامع 287/3.

(3) ينظر: التسهيل 310 – 311.

(4) ينظر: ديوان الادب 321/1 – 322، وقضايا نحوية صرفية 57 – 58.

(5) ينظر: شرح ألفية ابن مالك 171، وشرح شذور الذهب 395، وشرح ابن عقيل 71/3.

قال ابن السراج: ((اسم الفاعل يعمل عمل الفعل هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه، ويجوز أن ينعت به اسماً قبله نكرة، كما تنعت الفعل الذي أشتق منه ذلك الاسم، ويذكر ويؤنث، وتدخلة الألف واللام، ويجمع بالواو والنون، كالفعل إذا قلت: يفعلون)).⁽¹⁾ ولأسم الفاعل العامل حالتان ذكرهما النحاة في مظانهم اللغوية: أولاً: أسم الفاعل المجرد من (أل):

ذكر النحاة أن أسم الفاعل المجرد من (أل) الموصولة يعمل عمل فعله من حيث الرفع والنصب لجريانه مجرى الفعل، نحو (هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً)⁽²⁾ ولكن بشروط هي:

أ- دلالاته على الحال أو الاستقبال فلا يعمل إن كان ماضياً⁽³⁾، وقيل: يرفع فاعلاً ولا ينصب مفعولاً، لعدم الحاجة في الرفع إلى شرط الزمان، ولمشابهته للفعل لفظاً ومعنى⁽⁴⁾ ومنه قوله تعالى ((وكلبهم باسط ذراعيه بالصيد)).⁽⁵⁾

حيث أولت هذه الآية على حكاية الحال وهو رأي الجمهور خلافاً للكسائي وهشام.⁽⁶⁾ ب- أن يكون معتمداً على شي قبله، يقربه من الفاعلية⁽⁷⁾. قال ابن هشام ((وليس إعمال الذي بمعنى الحال أو الاستقبال جائزاً مطلقاً، بل لابد من اشتراط الاعتماد)).⁽⁸⁾ أي: أن يكون مسبوقة بنفي، نحو (راعٍ في قول الشاعر:

ما راعِ الخَلانَ ذمّةً ناكثٍ بل من وفى يَجِدَ الخليلَ خليلاً⁽⁹⁾

فاسم الفاعل (راعٍ) رفع فاعلاً (الخلان) ونصب مفعولاً (ذمّة) لاعتماده على نفي قبله، أو يكون مسبوقة باستفهام، نحو (أناؤي) في قول الشاعر:

أناؤي رجالك قتل أمرئ من العز في حبك أعتاض ذلاً⁽¹⁰⁾

أو موصوفاً باسم الفاعل، نحو: (مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً)⁽¹¹⁾. أو خبراً لمبتدأ، نحو (خالدٌ مسافرٌ أبوة)⁽¹²⁾. أو مسبوقة بحرف النداء، نحو ((يا طالعاً جبلاً)) وهو مذهب ابن مالك، وعده بعضهم مما أعتمد على موصوف، لأن التقدير ((يا رجلاً طالعاً جبلاً))، وليس حرف النداء مما يقرب من الفعل، لأنه خاص بالاسم.⁽¹³⁾ وذكر النحاة أن الموصوف والاستفهام قد يأتي مقدراً، فمن الأول قول الشاعر:

وماكل ذي لب بمؤتيك نصحه وماكل مؤت نصحه بليب⁽¹⁴⁾

فتقديره: (ماكل رجل مؤت نصحه، ومن الثاني قول الشاعر:

ليت شعري مقيم العذر قومي لي أم هم في الحب لي عاذلونا⁽¹⁾

(1) الأصول في النحو 122/1.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 17/1، والجمال للزجاجي 84، والمفصل 121/2، وشرح المفصل 76/6.

(3) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح 505/1، وشرح المكودي 163.

(4) ينظر: شرح ابن الحاجب 485/3.

(5) سورة الكهف / 18.

(6) ينظر: المفصل 121/2، وشرح شذور الذهب 396، وينظر: هامش المحقق.

(7) ينظر: شرح الأشموني 216/2.

(8) شرح اللحة البدرية 61/2.

(9) من شواهد شرح شذور الذهب 397.

(10) من شواهد شذور الذهب 397، وهمع الهوامع 53/3.

(11) ينظر: منحة الواهب العلية 597/2.

(12) ينظر: جامع الدروس العربية 210/3.

(13) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، لأبن الناظم 171، وشرح المكودي 164.

(14) من شواهد كتاب سيبويه 441/4، وهمع الهوامع 54/3.

فتقديره: ((أمقيم العذرَ قومي))، فشرط الاعتماد عند جمهور النحاة أمرٌ لابد منه، في حين أجاز الأخفش والكوفيون عمل أسم الفاعل المجرد من (أل) بدون أعتماده على شيء. (2)

ت- ألا يكون مصغراً، ولا موصوفاً، إذ لا يجوز ((هذا ضويرب زيدا)) بل يجب فيه الإضافة وهو مذهب البصريين والفرء، بخلاف الكسائي والكوفيون فقد جَوَزُوا ذلك. (3)

وذكر السيوطي أنَّ اسم الفاعل الملازم للصفة يعمل، نحو (كميت) في قول الشاعر:

فما طعمُ راحٍ في الزجاج مُدَمَّةً تَرَفَّرَقَ في الأيدي كُمَيْتٌ عَصِيرُهَا (4)

ولا يعمل الموصوف قبل تمام العمل، فلا يقال: ((هذا ضاربٌ عاقل زيدا)) وإن وصف بعد تمام العمل جاز، بخلاف الكسائي وباقي الكوفيون فقد أجازوه مطلقاً. (5)

ثانياً: أسم الفاعل الواقع صلة لـ (أل)

يرى أغلب النحاة أن أسم الفاعل إذا اقترن بالألف واللام عملَ عمل الفعل مطلقاً سواءً أكان دالاً على المضى أم الحال، أم الاستقبال، لأن (أل) موصولة، وحق الصلة أن تكون جملة وأسم الفاعل فيها نائب مناب الفعل الواقع صلة الموصول. (6)

ومنه قول الشاعر:

القاتلين الملكَ الحَلاَجلَا خَيْرُ مَعَدٍ حَسَباً وَنَائِلَا (7)

فأسم الفاعل (القاتلين) عمل النصب في المفعول به (الملك).

ويرى المازني والرماني أنه لا يعمل إلا ماضياً، وزعم الأخفش أنه لا يعمل مطلقاً وأن أسم المنصوب بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به، لأن (أل) جاءت للتعريف. (8)

وعلى هذا فالاسم المنصوب بعده يكون منصوباً باسم الفاعل وهو رأي الجمهور، أو التشبيه بالمفعول، وهو رأي الأخفش، أو بفعل مضمر إن لم يكن دالاً على الماضي عمل، وهو رأي الرماني، ويتبين أن أسم الفاعل يعمل عمل فعله، أي: يرفع فاعلاً، وينصب مفعولاً به، بحسب فعله متعدياً أو لزوماً، وذلك على النحو الآتي:

1. أسم الفاعل يرفع فاعلاً ظاهراً، إن دلّ على الحال أو الاستقبال، وأن يكون مسبقاً بشيء ومنوناً في حالة الافراد أو في حالتي الإفراد وجمع المؤنث السالم ويكون مختوماً بالنون في حالتي التنثية، أو جمع المذكر السالم، أما إذا كان مقروناً بـ (أل) فيعمل في الأزمنة الثلاثة. (9)

2. أسم الفاعل يرفع الضمير البارز إن دلّ على الحال أو الاستقبال أما حين يدل على الماضي ففيه خلاف، إذا كان الضمير مستتراً فلا خلاف في رفعه، ويجب أن يعود على غائب. (10)

3. أسم الفاعل لا يتعدى إلى المفعول إلا إذا دل على حال أو استقبال، وهو رأي أغلب النحاة، وفيه وجهان.

أ- تنوينه ونصب ما بعده لمضارعتة للمستقبل، نحو: (هو ضاربٌ زيدا غداً).

ب- حذف التنوين وأضافته إلى مفعوله، فيكون المضاف إليه مفعولاً به في المعنى، نحو ((هذا ضاربٌ زيدٌ

(1) من شواهد شذور الذهب 399، وجمع الهوامع 54/3.

(2) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب 486/3، وشرح اللوحة البدرية 63/2.

(3) ينظر: شفاء العليل 623/2، وجمع الهوامع 54/3.

(4) من شواهد جمع الهوامع 55/3، وشرح الأشموني 217/2.

(5) ينظر: الجمل في النحو، للزجاجي 84، وشفاء العليل 623/2، وشرح الأشموني 217/2.

(6) ينظر: الاصول في النحو 129/1، وشرح المفصل 77/6، وشرح ابن عقيل 76/3.

(7) من شواهد شرح شذور الذهب 395.

(8) ينظر: ارتشاف الضرب 185/3، وشرح ابن عقيل 76/3.

(9) ينظر: أوضح المسالك 248/2، ومنحة الواهب العلية 596/2.

(10) ينظر: النحو الوافي 247/3.

(11) ينظر: المقتضب 149/4، والجمل، للزجاجي 85 - 87، ومعاني النحو 165/3، والكافي في النحو والصرف 242.

ت- وإذا كانت الصيغة الصرفية لأسم الفاعل قد جاءت من الثلاثي على وزن (فاعل) ومن غير الثلاثي على وزن مضارعه مع قلب الياء المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، فذلك قياس مطرد عند أغلب اللغويين.⁽¹⁾

ويبدو أن هناك علاقة بين طبيعته الصرفية وتركيبه النحوي من حيث كونه يدلّ على الحدث والحدوث والفاعلية، ويتضح أثر الصيغة في التركيب النحوي من السياق فقد تناول علماء العربية الصفات القياسية لعمل أسم الفاعل، وقد روعي في ذلك الاعتماد على تتوين، أو إضافة، أو الوصل بـ (أل)، كما أشتراطوا الدلالة على الزمن الحاضر أو المستقبل، لذا عُوِّلت صيغ أسم الفاعل معاملة الأفعال، ويتضح أثر الصيغة في التركيب النحوي أيضاً مما قاله النحاة عن حالات إعراب الوصف الرفع ما بعده، من وجوب، الابتدائية، وجوب الخبرية، وجواز الأمرين، والاعتماد على نفي، أو استفهام، أو نداء، أو موصوف وغيره، نحو: (أقائم أخواك) فـ (قائم) مبتدأ، و(أخواك) فاعل سد مسد الخبر، لأنّ (أقائم) تنتمي لـ (أيقوم)، بالشروط التي ذكرناها، ولا يجوز أن يكون (أخواك) مبتدأ مؤخرًا، لأنه لا يخبر بالمتى عن المفرد، ولا العكس.

هذه أحكام اقتضتها الصيغة، فأُنْ طابق الوصف ما بعده في غير الأفراد وهو التنثية والجمع، فتعيّنت خبريته، نحو: (أقائم أخواك)، و(أقائمون أخوتك)، فالوصف من هذه التراكيب خبر مقدم، والمرفوع مبتدأ مؤخر.⁽²⁾

وعندما نتحدث عن صيغة أسم الفاعل لانقصد أنّها داخلية في النحو، وإنّما ذات أثر يكشفه السياق وتعلقه بالعوارض اللاحقة للكلم، من فاعلية ومفعولية، وإضافة وغيرها.⁽³⁾

فصيغة أسم الفاعل يقصدُ بها الدلالة الوظيفية المرتبطة بالتوالي الثابت للحركات، والسكنات في الأساس وحده، أو في الأساس والزوائد.⁽⁴⁾

فالوحدة الصرفية أو دالة النسبة، أو عامل الصيغة كما يسميها بعض الباحثين تشترك في تحديد القيمة الصرفية للكلمات، وتشير في الوقت نفسه إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض.⁽⁵⁾ يتبين من هذا كله أنّ نحو أي لغة يتكون من الوسائل التي تحدده المعاني الخاصة بالبنية، ومن هنا تتضح العلاقة بين الوظيفتين الصرفية والنحوية في هذا الجانب.

الخاتمة

وأخيراً أُملي أن يكون هذا البحث قد ألقى ضوءً على موضوع اسم الفاعل والمحاور التي تضمن هذا بحث والذي أرجوا مخلصاً أن تتال الرضا وفي أدناه النتائج التي تمخض عنها، وهي:

1. اسم الفاعل من المباني الصرفية الدالة على الحدث والحدوث على سبيل الانقطاع والتجدد.
2. يرى بعض المحدثين أن اسم الفاعل من (الناقص) يرجع الى أساس واحد أيما كانت الحركة الاعرابية.
3. يرى الباحث أن هناك علاقة بين اسم الفاعل وعلاقته الصرفية وتركيبه النحوي من حيث كونه يدل على الحدث والحدوث والفاعلية.
4. الوحدة الصرفية أو دالة النسبة، أو عامل الصيغة كما يسميها بعض الباحثين تشترك في تحديد القيمة الصرفية للكلمات وتشير في الوقت نفسه إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض.
5. يرى أغلب النحاة أن اسم الفاعل اذا اقترن بالألف واللام عمل الفعل مطلقاً سواء أكان دالاً على الماضي أم الحال، أم الاستقبال، لأن (أل) الموصولة من حق الصلة أن يكون جملة، واسم الفاعل فيها نائب مناب الفعل الواقعة صلة الموصول.

(1) ينظر: شرح المقدمة المحسبة 389/2، وشرح جمل الزجاجي 413/2.

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح 158/1.

(3) ينظر: المصدر نفسه 352/2 – 353.

(4) ينظر: التطريز اللغوي 54.

(5) ينظر: مناهج البحث اللغوي لتمام حسان 221.

المصادر

القرآن الكريم

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، (ت745هـ).
2. الأداء الراقية الحديثة في تيسير قواعد اللغة العربية وبيان أسرها، محمد كاظم المالكي، ط10، مطبعة الآداب، النجف، 1377 هـ - 1988م.
3. أسرار العربية لابن الأنباري (عبد الرحمن بن محمد (ت577هـ)) تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1418 هـ - 1997م.
4. الأصول في النحو لابن السراج (أبي بكر محمد بن سهل (ت306هـ))، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1988.
5. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1397 هـ - 1977م.
6. الإنتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد (أبي العباس أحمد بن محمد (ت332هـ))، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، 1416 هـ - 1996م.
7. أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصار (أبي محمد عبد الله بن جمال (ت761هـ))، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، ط6، بيروت، 1980م.
8. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجباني الأندلسي (ت672هـ))، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387 هـ - 1967م.
9. التطريز اللغوي، محمد خليفة الدناغ، منشورات جامعة قار يونس، ط1، بنغازي، 1997م.
10. تفسير الفخر الرازي المشهور ب(التفسير الكثير ومفاتيح الغيب) للرازي (محمد الرازي فخر الدين (ت604هـ)، دار الفكر، ط3، بيروت، 1985م.
11. جامع الدروس العربية، للغلاييني (مصطفى الغلاييني (ت1364هـ))، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1421 هـ - 2000م.
12. الجمل في النحو للزجاجي (أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت340هـ))، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1404 هـ - 1984م.
13. حاشية الصبان على شرح الأشموني (محمد بن علي الصبان (ت1206هـ))، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
14. دلائل الإعجاز، للجرجاني (عبد القاهر أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمد (ت471هـ))، تحقيق: محمد رضوان الداية، وفائز الداية، مكتبة سعد الدين، ط2، دمشق، 1407 هـ - 1987م.
15. ديوان الأدب للفارابي (إسحاق بن إبراهيم (ت350هـ))، تحقيق: أحمد مختار عمر، الهيئة العامة لشؤون مطابع الأميرية، ط1، 1974م.
16. رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة للعبادي (أحمد بن قسام (ت994هـ))، تحقيق: محمد حسن عودة، دار الفرقان، ط1، 1403 هـ.
17. زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال، لابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد (ت686هـ))، تحقيق: ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، ط1، دمشق، 1412 هـ.
18. سر صناعة الأعراب، لابن جني (أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ))، تحقيق: مصطفى السقا ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط1، القاهرة، 1374 هـ - 1954م.

19. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل (قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، مطبعة باقري، 1414هـ - 1994م.
20. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت929هـ))، تحقيق: حسن حمد، ط1، دار الكتب العلمية، 1419هـ - 1998م.
21. شرح الجمل للزجاجي لابن عصفور (علي بن مؤمن بن علي (ت669هـ))، تحقيق: صاحب أبي جناح عالم الكتب، ط1، بيروت، 1999.
22. شرح التصريح على التوضيح للأزهري (خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري (ت905هـ))، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1، 1454هـ.
23. شرح الحدود النحوية للفاكهي (عبد الله بن أحمد بن علي (ت972هـ))، تحقيق: زكي فهمي الألوسي، دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، الموصل، 1988م.
24. شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاسترأبادي (رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ))، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، ومحمد محي الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م.
25. شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام (أبي محمد عبدالله جمال الدين (ت761هـ))، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، 1416هـ - 1995م.
26. شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي (أبي عبد الله محمد بن عيسى (ت770هـ))، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاني، المكتبة الفيصلية، ط1، مكة المكرمة، 1406هـ - 1986.
27. شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (أبي محمد عبد الله بن جمال الدين (ت761هـ))، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
28. شرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف بن عبد الله (ت761هـ))، تحقيق: هادي نهر، مطبعة جامعة بغداد، ط1، بغداد، 1397هـ - 1977م.
29. شرح المراح في التصريف للعيني (بدر الدين محمود بن أحمد (ت855هـ))، تحقيق: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، 1990م.
30. شرح المفصل لابن يعيش (موفق الدين بن يعيش النحوي (ت643هـ))، عالم الكتب، بيروت.
31. شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (طاهر بن أحمد (ت469هـ))، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، الكويت، 1976م.
32. شرح المكوذ على ألفية ابن مالك في علمي الصرف والنحو للمكوذي (أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (ت807هـ))، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ - 1996م.
33. العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، هنري فليش، تحقيق: عبد الصبور شاهين، دار المشرق، ط1، بيروت، 1986م.
34. علل النحو لابن الوراق (محمد بن عبد الله (ت381هـ))، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، ط1، بغداد، 2002م.
35. الفصول في العربية لابن الدهان (أبي محمد سعيد بن المبارك (ت569هـ))، تحقيق: فائز فارس، ط1، دار الأمل، الأردن، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1409هـ - 1988م.
36. الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، مطبعة العاني، ط1، بغداد، 1386هـ - 1966م.
37. في تصريف الأسماء، عبد الرحمن محمد شاهين، مكتبة الشباب، ط1، مصر، 1977م.
38. قضايا نحوية وصرفية، ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، ط1، دمشق، 1409هـ - 1989م.

39. الكافي في الصرف والنحو والإعراب، جوزيف إلياس وجرجس ناصيف، دار العلم للملايين، ط1، بيروت، 1998م.
40. كتاب سيبويه (أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت180هـ))، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ - 1983م.
41. الكليات للكوفي (أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت1095هـ))، دار الطباعة العامة، بولاق، مصر، 1253هـ.
42. لسان العرب لابن منظور (محمد بن مكرم (ت711هـ))، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر.
43. المبدع في التصريف لأبي حيان (محمد بن يوسف بن علي (ت745هـ))، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، دار العربية للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1402هـ - 1982م.
44. مجالس ثعلب (أبي عباس أحمد بن يحيى بن ثعلب (ت291هـ))، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، ط3، مصر، 1960.
45. المخصص لابن سيده (أبي الحسن علي بن اسماعيل النحوي (ت458هـ))، دار الفكر، ط1، بيروت، 1398هـ - 1978م.
46. مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها، صلاح الدين الزعبلوي، دار المجد، ط1، دمشق، 1989م.
47. معاني النحو - فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، 1990م.
48. معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد، ط1، 1401هـ - 1981م.
49. المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني (عبد القاهر أبي بكر بن عبد الرحمن بن محمد (ت471هـ))، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، 1982م.
50. المقتضب للمبرد (أبي العباس (ت285هـ))، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار الفكر، بيروت.
51. المقرب لابن عصفور (علب بن مؤمن (ت285هـ))، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، ط1، بغداد، 1986م.
52. مناهج البحث في اللغة، تمام حسّان، دار الثقافة، ط1، الدار البيضاء، 1979م.
53. مناهل الرجال ومراضع الأطفال، بلبان معاني لامية الأفعال، للهروري (محمد أمين بن عبد الله الأثيوبي)، ط1، مكتبة الارشاد، ط1، صنعاء، 1417هـ - 1997م.
54. منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية، عبد الله يحيى الشعبي، مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، بيروت، 1420هـ - 2000م.
55. المنصف لابن جني (الإمام أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ))، تحقيق: إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، مطبعة البابي الحالي، ط1، مصر، 1373هـ - 1954م.
56. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ))، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، 1418هـ - 1998م.

البحوث الجامعية

- تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، فوزية حسن الشايب، حوليان، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، 1989م.